

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 360 @ الاستصناع علىه لا يصرار إلى غيره . أمّا الاستصناع فإنّ نّما يكون ببناءً على التّعامل في الأشياء السّتي يجري التّعامل فيها . (البجر) فالسّلام عند الإلام أقوى من الاستصناع . أمّا في الأشياء السّتي لم يجري التّعامل بها فإنّا بئببنت فيها المودة على وجه الاستمهال كان العققد سّلام بالإجماع فبجرى فيه كلّ ما جاء في المادّة (368) متّناً وشرحاً (راجع المادّة 3) ؛ لأنّ الاستصناع يتعدّزّر فيمّا لا يجري فيه التّعامل ؛ لأنّّه لا يكون إلا فيمّا يتعامل فيه النّاس فبلازم جعله سّلاماً (البجر) أمّا إذا لم تبيّن المودة على وجه الاستمهال كأنّ يقال غداً ، أو بعدّه على وجه الاستعجال ؛ فلا يكون ذلك سّلاماً بالإجماع ليمّا جاء في المادّة (386) من أنّ الشّرط السّادس للسّلام الأجلّ ولا سّلام إذا لم يكن أجلّ (الهنديّة في التّاسع عشر من البببوع) . وقول المجلّة (وإذا لم تبيّن فيه المودة كان العققد من قبيل الاستصناع أيضاً) غير مؤّافق ليمّا جاء في الكتب الفقهيّة ؛ لأنّ الاستصناع إنّما يجري في الببلاد السّتي يكون فيها التّعامل به ؛ فلا يصحّ في غيرها وقد صرّح بذلك في الملتقى وشرحه والزّيلعي والقّهستانبي وفي الكافي شرح الوافي وإنّ ذكر بعض شارحي المجلّة جواز الاستصناع في الببلاد السّتي لم يجري التّعامل به نفّلاً عن القّهستانبي . فذلك شيء لم يردّ فيه) . مسائل خمس في الاستصناع : 1 - لم تبيّن المودة في الأشياء السّتي جرى التّعامل باستصناعها فالعقد عقد استصناع بالإجماع . 2 - إذا كانت المودة المبيّنة أقلّ من شهر أي لم تبلغ المودة السّتي يصحّ بها السّلام والأشياء ممّا جرى التّعامل به على الاستصناع فهو كذلك عقد استصناع بالإجماع . 3 - إذا كانت المودة المبيّنة في

الْأَشْيَاءِ السَّائِي تَسْتَصْنَعُ عَادَةً شَهْرًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ فَهُوَ
 عَقْدُ اسْتِصْنَاعٍ عِنْدَ الصَّاحِبِينَ وَعَقْدُ سَلَامٍ عِنْدَ الْإِمَامِ
 وَتُؤْخَذُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ مِنَ الْفَقْرَةِ الْأُولَى . 4 - إِذَا كَانَتْ
 الْمُدَّةُ لِأَقَلِّ مِنْ شَهْرٍ أَيْ لِلْأَجَلِ الَّذِي يَصِحُّ بِهِ السَّلَامُ
 وَالْأَشْيَاءُ مِمَّا لَمْ تُسْتَصْنَعْ عَادَةً فَهُوَ سَلَامٌ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا
 يُؤْخَذُ مِنَ الْفَقْرَةِ الثَّانِيَةِ . 5 - إِذَا لَمْ تُبَيَّنْ الْمُدَّةُ فِي
 الْأَشْيَاءِ السَّائِي لَمْ يَجْرِ التَّعَامُلُ بِهَا عَلَى وَجْهِ الِاسْتِصْنَاعِ
 فَظَاهِرُ الْمَجْلَلَةِ أَرْزَهُ عَقْدُ اسْتِصْنَاعٍ ، وَالْحَقُّ أَرْزَهُ عَقْدُ
 فَاسِدٌ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الْكُتُبُ الْفَقْهِيَّةُ . - * * * * * (الْمَادَّةُ
 390) يَلْزَمُ فِي الِاسْتِصْنَاعِ وَصْفُ الْمَصْنُوعِ وَتَعْرِيفُهُ عَلَى الْوَجْهِ
 الْمُوَافِقِ الْمُطْلُوبِ . أَيْ يَلْزَمُ فِي الِاسْتِصْنَاعِ وَصْفُ الْمَصْنُوعِ
 وَصَفًا يَمْنَعُ حُدُوثَ أَيِّ نِزَاعٍ لِحَالَةِ شَيْءٍ مِنْ أَوْصَافِهِ
 وَتَعْرِيفُهُ تَعْرِيفًا يَتَّضِحُ بِهِ جِنْسُهُ وَنَوْعُهُ عَلَى الْوَجْهِ
 الْمُطْلُوبِ وَلَمَّْا كَانَ الْمَصْنُوعُ بَيِّنًا بِمُوجِبِ الْمَادَّةِ (200) ؛
 كَانَ مِنَ السَّلَاحِ الْعِلْمُ بِهِ تَمَامًا . (عَيْدُ الْحَلِيمِ ، وَرَدُّ
 الْمُحْتَارِ) (رَاجِعُ الْمَادَّةِ 201) . - * * * * * (الْمَادَّةُ 391) :
 لَا يَلْزَمُ فِي الِاسْتِصْنَاعِ دَفْعُ الثَّمَنِ حَالًا أَيْ وَقْتُ الْعَقْدِ . أَيْ
 لَا يَلْزَمُ فِيهِ تَعَجُّيلُ الدَّفْعِ وَقَدْ بَيَّنَّ فِي الْمَادَّةِ (387) أَنَّ
 تَعَجُّيلَ دَفْعِ الثَّمَنِ شَرْطٌ فِي السَّلَامِ لَا فِي الِاسْتِصْنَاعِ . وَعَلَى
 كُلِّ فَكَمَّا يَكُونُ الِاسْتِصْنَاعُ صَحِيحًا بِالتَّعَجُّيلِ يَكُونُ صَحِيحًا
 بِتَأْخِيرِ بَعْضِ الثَّمَنِ ، أَوْ كُلِّهِ